ملاحظات بصدد مقترح دمج قانوني المنافسة مع حماية المستهلك

د.منى تركي موسى

في شهر حزيران الماضي تمت القراءة الثانية لمشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار، حيث قدمت لجنة الاقتصاد والاستثمار والاعمار تقريراً الى هيئة رئاسة مجلس النواب اقترحت فيه دمج مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار مع مشروع قانون حماية المستهلك بقانون واحد يحمل تسمية قانون حماية المستهلك ومنع الاحتكار او قانون المنافسة وحماية المستهلك، ويبدو ان هنالك عدم اتفاق حكومي حول موضوع الدمج وهذا بأعتقادنا عين الصواب، فأذا امعنا النظر الى اهداف كلا المشروعين، لوجدنا ان قانون المنافسة ومنع الاحتكار يهدف إلى تحديد القواعد المنظمة لحرية المنافسة ويضبط لهذه الغاية الالتزامات الموضوعية على جميع المنتجين والتجار ومقدمي الخدمات والوسطاء الآخرين لدرء كل ممارسة مخلة بقواعد المنافسة والقضاء على الممارسات الاحتكارية، كما يهدف إلى ضبط عمليات التركز الاقتصادي والى مراقبتها، ويعتبر تركزاً اقتصادياً كل عمل ينشأ عنه نقل كلي أو جزئي لملكية أو حقوق الانتفاع من ممتلكات أو أسهم أو حصص أو التزامات مؤسسة إلى مؤسسة أخرى من شأنه أن يمكن مؤسسة أو مجموعة مؤسسات من السيطرة على مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويجب ان تكون هنالك شروط لإتمام عمليات التركز الاقتصادي. التي من شأنها التأثير في مستوى المنافسة في السوق كتحقيق أو تدعيم وضع مهيمن، ويجب ان تتولى هيئة المنافسة ومنع الاحتكار الاشراف على تطبيق القانون.

ان اتفاقيات الشراكة والتجارة الحرة مع الدول والتكتلات الاقتصادية التي تشارك فيها مختلف دول العالم تشترط وجود قوانين لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في الاسواق، فضلا عن ان بعض الدول المتقدمة تقدمت باقتراحات لمنظمة التجارة العالمية تستهدف جعل سياسة حماية المنافسة ومنع الاحتكار من السياسات الملزمة للدول الاعضاء في المنظمة، مما يستوجب ملاحظة ذلك خاصة ان العراق عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠٤، والمفاوضات مستمرة للحصول على العضوية الفاعلة.

لقد شرعت معظم الدول العربية ومنها (مص ، الاردن، سوريا، ليبيا، الجزائر، المغرب، السعودية ومعظم دول الخليج العربي) قانون المنافسة ومنع الاحتكار منفردا دون دمجه مع قانون آخر.

اما بالنسبة لمشروع قانون حماية المستهلك الذي تمت قراءته الثانية في مجلس النواب في ٢١/ ٢٠٠٨/٥، فيهدف إلى تعزيز الحقوق الأساسية العالمية للمستهلك (حق اشباع الاحتياجات الاساسية من السلع والخدمات، حق الامان، حق الاختيار، حق التعويض، حق المعرفة ،حق التمثيل والاستماع الى ارائه، حق التثقيف، وحق العيش في بيئة صحية)، كما يهدف المشروع الى ضبط وتهذيب الممارسات المتبادلة بين الأطراف المعنية التي تقدم السلع والخدمات، ويجب ان يتولى مجلس او هيئة عليا لحماية المستهلك الاشراف على تطبيق القانون.

وبهذا الصدد نود ان نبين ان الجمعية العامة للامم المتحدة اصدرت القرار ٣٩/٢٤٨ في نيسان ١٩٨٥، متضمنا مبادئ ارشادية لحماية المستهلك، وطلبت من الحكومات اتباع سياسات حماية المستهلك وان تحدد اولوياتها وفقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق احتياجات السكان ومصالحهم دون ان تقف هذه السياسات حواجز امام التجارة الدولية.

ونلاحظ سعي معظم الدول العربية لمناقشة مشاريع قانون حماية المستهلك، واصدرت كل من (مصر، سوريا، فلسطين، لبنان) القانون منفردا دون دمجه مع قانون آخر.

مما تقدم اعلاه نستنتج انه بالرغم من ان كلا المشروعين يهدفان من حيث الجوهر إلى تعزيز مكانة المستهلك في الاقتصاد الحر، لكن الهدف الرئيسي لمشروع قانون حماية المستهلك هو المستهلك ويركز على النشاط الاستهلاكي، أما مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار فهدفه الرئيسي المنتج ويركز على النشاط الإنتاجي وضبط آليات السوق وضمان كفاءة ادائها لضمان وجود منافسة شريفة وعادلة تحقق الحماية للمستهلكين بتوفير سلعة او خدمة مناسبة وبجودة عالية، وتحقيق الحماية للمنتجين بتنظيم تكوين الكيانات الانتاجية الكبيرة دون ممارسات احتكارية ضارة في اطار اسس وقواعد قانونية عادلة تشجع الاستثمار المباشر وغير المباشر في العراق، مما يساهم في تعظيم الفوائد المتوقعة من عمل الاسواق في ظل آليات الحرية الاقتصادية.وبما ان الحكومة متجهة نحو تطبيق سياسات اقتصاد السوق، نتمنى عليها الاخذ بهذه الملاحظات واصدار القانونين كلا على حدة، لكي يسهل تطبيقهما ويتحقق هدفهما، اذ اصبحت الحاجة ماسة وملحة لتشريعهما في ظل انكشاف السوق العراقية بعد تغيير النظام في نيسان ٢٠٠٣ ودخول مختلف السلع والخدمات بلا ضوابط، وضعف الاجهزة الرسمية الرقابية في اتخاذ اجراءاتها، والدخول بمنافسة شرسة غير عادلة وغير متكافئة قد أثر في مستقبل النشاط الصناعي والزراعي الخاص، وارتفعت معدلات البطالة، لذلك فأن تشريع القانونين سيمثلان ضمانات لحماية حقوق المنتجين الملتزمين والجادين، وكذلك لحماية المستهلك من أية ممارسات ضارة في الاسواق، وهذه القوانين موجودة في معظم دول العالم التي تتبع سياسات الاقتصاد الحر.مركز بحوث السوق وحماية المستهلك/ جامعة بغداد

من الواقع الاقتصادي

لماذا الاهمال للصناعات الغذائية ؟

محمد شريف ابو ميسم

كانت معامل الصناعات الغذائية المنتشرة في عموم أنحاء البلاد تساهم مساهمة كبيرة في توفير المنتجات الغذائية المصنعة مع تزايد الطلب عليها كسلع استهلاكية يومية.. ودون أن نخوض في الأسباب والعوامل التي أدت الى توقف العمل في هذه المفصل الحيوي من مفاصل الاقتصاد الوطني .. نقول ان اعادة النشاط لهذه المعامل ولغيرها مطلب وطني ملح في هذه المرحة تحديدا.. ففي بلد يمتلك كل مقومات النجاح في تأسيس قاعدة للصناعات الغذائية، ويزداد فيه الطلب على المنتجات الغذائية المصنعة وباستمرار مع ازدياد معدل دخل الفرد .. من غير المعقول أن تبقى سوقه المحلية خالية من المنتج الوطني، في وقت تنفق فيه أموال طائلة يوميا على المنتجات المستوردة .. والأمر لا يحتاج الى أكثر من تدخل للدولة في ضبط حركة المنتجات المثيلة المستوردة مع دعم الصناعيين في هذا المجال من خلال تقديم التسهيلات المصرفية والإعفاء الضريبي للسنوات الأولى من العمل ، وتبقى مهمة استيراد (الخطوط الانتاجية) الحديثة وتدريب العاملين هي الأهم في هذه المرحلة، ولا نعتقد انها عسيرة على القطاع العام أو على القطاع الخاص.. ونحن هنا لا نحاول تبسيط اشكالية فلسفية أو نظرية علمية معقدة ،فالأمر يحتاج في هذا الوقت تحديدا الى (استيراد) التكنلوجيا وتدريب العاملين للتسابق مع الزمن، ومن ثم وبموازات العمل وطرح المنتجات يمكن أن نعمل على (نقل) التكنلوجيا من خلال المؤسسات العلمية والبحثية.. فالمهم الآن هو الحضور في السوق المحلية أمام المنتجات المستوردة .. وهنا نسجل اعتزازنا وبكل فخر ببعض منتجات القطاع الخاص التي طرحت في الأسواق وهي تحمل مواصفات الجودة العالية التي عرفت بها ، فاستطاعت وبكل جدارة أن تكسب ثقة المستهلك وتتفوق على المستورد، بالرغم من الصعوبات الي واجهتها في بادئ الأمر بسبب قلة الانتاج وارتفاع تكاليف الوحدة المنتجة.. ونحن نتساءل هنا عن سر الاهمال للصناعات الغذائية مع انها تمتلك عوامل النجاح وتشكل ثقلا كبيرا في صناعتنا الوطنية التي يراد لها أن تنهض.

> التي طرحت في الأسواق وهي تحمل مواصفات الجودة العالية التي عرفت بها ، فاستطاعت وبكل جدارة أن تكسب ثقة المستهلك وتتفوق على المستورد، بالرغم من الصعوبات الي واجهتها في بادئ الأمر بسبب قلة الانتاج وارتفاع تكاليف الوحدة المنتجة

وزير الصناعة والتجارة التركي: نعمل لإقامة علاقات بناءة ومثمرة وفاعلة مع العراق

أزمير / وكالات

أكد السيد ظفر جاغليان وزير الصناعة والتجارة التركي ان الحكومة التركية تعمل من اجل بناء علاقات بناءة ومثمرة في جميع الميادين الصناعية والتجارية لتحقيق الهدف المشترك لكون العراق بلداً جاراً عزيزاً وشقيقاً وصديقاً نسعى الى معاونته في الاعمار والبناء.

جاء ذلك رداً على سؤال للموفد الاعلامي خلال مؤتمر صحفي للوزير التركي في فندق هلتون في أزمير.وشدد جاغليان ان العراق يشكل أهمية خاصة بالنسبة لتركيا حيث لدينا علاقات مهمة وتاريخية وقد توجت مؤخراً بزيارة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الى بغداد اجرى خلالها مباحثات بناءة مع السيد نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية موضحاً استعداد الشركات التركية للاستثمار في العراق مشيراً بالخصوص الى ان الشركات التركية ابدت شجاعة كبيرة عندما استمرت وواصلت اعمالها في العراق برغم الظرف الأمني قبل ثلاث سنوات.

من جانب آخر التقى وزير التجارة التركي في أزمير السيد محمد العاني وكيل وزير الصناعة والمعادن وجرى خلال اللقاء مباحثات تناول سبل تطوير الصناعات البتروكيميائية والغاز والزجاج.

وابدى وكيل الوزارة رغبة العراق في دعوة الشركات التركية للاستثمار في المشروعات الصناعية في العراق نظراً لما يشكله العراق من أرض خصبة للاستثمار في عموم الشرق الاوسط.

واضاف الوزير التركي ان طموح حكومة بلاده يستهدف زيادة التبادل التجاري مع العراق على أمل ابلاغه الى ٧,٥ سبعة مليارات ونصف المليار دولار مع نهاية العام الحالي ,٢٠٠٨

اقتصاديات الظل

طفيليات (التعقيب)

عدد كبير من المقاولين ورجال الأعمال ينزعجون من مجرد فكرة المراجعة لدوائر الدولة .. ومبعث هذا الانزعاج متأت من سلسلة التعقيدات والاجراءات الروتينة الى تصل أحيانا الى حالة غير الممكن .. فيلجأ الى اختصار الوقت والجهد من خلال اناطة مسؤولية المعاملة الى أحد المعقبين

–وهذا مايريده القائمون على اشاعة فلسفة الروتين والتعقيد – .. هذا الواقع الممتد الى حد هذه الأيام والذي أوجد شيئا اسمه (المعقب) هو ذاته الذي أوجد فكرة (النافذة الواحدة) في بعض البلدان والتي يتم من خلالها اختزال جميع الاجراءات في مكان واحد، فيتم انجاز ملف (المعاملة) دون الخوض في التعقيدات التي تشجع على (نمو طفيليات التعقيب).. هذا الاسلوب متبع في دول عديدة، وقد اتبعته المؤسسات المصرية أخيرا فوجدت فيه حلا لمشكلة التطويل في الاجراءات الروتينية ومكافحة لطفيليات (التعقيب).. فهل لنا بمبيد (النافذة الواحدة) لنقضي على طفيليات التعقيب.

ضمن الخطة الاستثمارية لـ٢٠٠٩ .. مناقشة واسعة لمشاريع بعض الوزارات

بغداد/علي كاظم تكليف

ناقشت دائرة التخطيط الزراعي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مشاريع وزارات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والبحث العلمي والموارد المائية ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٩ .

وقال مصدر مسؤول في الوزارة في بتصريح صحفي ان الدائرة ناقشت تسعة مشاريع لوزارة العلوم هي الاستشعار المبكر للامراض السرطانية للعناصر النزرة في التربة والنباتات وتأهيل مختبرات واحواض مفقس بحوث الاسماك في الزعفرانية وانشاء محطات تجريبية لتطوير ستراتيجيات مكافحة التصحر لبعض مناطق السهل الرسوبي في العراق وتطوير واكثار البذور للمحاصيل الستراتيجية وتطوير برنامج للتنبؤ بظهور افات بساتين النخيل والحمضيات واستخدام العوامل الاحيائية في مكافحتها وبناء القاعدة المادية المطلوبة لأعداد التوصيات السمادية المناسبة لزيادة انتاجية محاصيل الحبوب الستراتيجية فضلاً عن معالجة هدر الاسمدة باستخدام الطرائق التقليدية والنووية واستخدام التقنيات الحديثة للانتاج السريع لتقاوي الرتب العليا للبطاطا واستعمال عوامل المكافحة المتكاملة في السيطرة على حشرات عث التمور .

واضاف انه جرت مناقشة مشروعي وزارة التعليم الموسومان بحوث النباتات الطبية والادوية العشبية ومشروع الادوية والمستلزمات الطبية .

وبين المصدر ان الدائرة قامت ببحث مشاريع المديرية العامة لتشغيل وصيانة مشاريع الري بوزارة الموارد المائية التي ضمت تحسين مشاريع حوضي دجلة والفرات وتأهيل وتطوير محطات الضخ لنهري دجلة والفرات ودراسة ومعالجة التأكل في شط العرب وتطوير سداد طرق مشروع ماء البصرة وتأهيل منشأت السيطرة للمحافظات الواقعة على نهري دجلة والفرات وتنظيم الري في انهر البصرة وتنفيذ نواظمها وانشاء سداد واقية ومستلزمات وتنفيذ شبكة ارواء قضاء عين تمر وتجهيز ونصب المضخات الجديدة وتاهيل وتطوير مشاريع ضمن محافظة كركوك وتأهيل وتطوير محطات مشروع الدبوني وتحسين مشروع ارواء اراضي الزاب في محافظة نينوى واعادة تأهيل سد ديالى الثابت واكمال مشروع الطربولية وتحسين بيئة المشاريع الاروائية وزيادة كفائتها وتنفيذ خطوط كهرباء خاصة بالمحطات القديمة ودراسة انشاء المشروع الريادي لأدارة المياه المروية للحقول في كربلاء وتأهيل مشاريع المنح وانشاء نواظم جديدة في المحافظات الواقعة على نهري دجلة والفرات وانشاء محطة ضخ صدر المحاويل في بابل وتأهيل وتطوير ري عفك وأحياء أراضي مشروع بدرة وجصان .

واوضح ان النقاش شمل ايضاً مشاريع المديرية العامة لكري الانهر المتمثلة في ازالة الترسبات من السدات الرئيسية وكري الانهر وتفرعاتها وتوسيع شط الحلة وشطي الديوانية والدغارة فضلاً عن مشاريع المديرية العامة للمصب العام المتمثلة باجراء حفريات واكمال سداد العمود الرئيس للمصب العام وانشاء جسور للسيارات على المصب العام واكمال تنفيذ الاعمال بموجب التصاميم لسداد بحيرة الدلج والاعمال الملحقة بها واعادة تأهيل احواض التوازن ضمن محافظة البصرة ..

في سايلو أم قصر تطوير معدل التفريغ الى عشرة آلاف طن في اليوم

بغداد/ المدى

تواصل الملاكات الفنية في ميناء وسايلو أم قصر العمل من اجل انجاز عملية تفريغ الحبوب الواردة من الحنطة والرز التي تعاقدت عليها وزارة التجارة مع كبريات الشركات العالمية لسد حاجة المواطن من هاتين المادتين التي تعدان من أهم المواد الداخلة في مفردات البطاقة التموينية.

أكد ذلك مثنى عبد الجبار المدير العام للشركة العامة لتجارة الحبوب واضاف ان الادارة العامة في الشركة استطاعت بتوجيهاتها الملاكات الفنية في السايلو بتطوير معدل التفريغ ليصل الى اكثر من ١٠,٠٠٠ عشرة الاف طن في اليوم الواحد وهذا يعد رقماً قياسياً لم يشهده السايلو من قبل، اضافة الى ذلك وصل معدل التفريغ في وحدة الفيكان ومكائن السحب الى اكثر من ٧٥٠٠ طن في اليوم الواحد.واشار الى ان هذه الجهود التي تبذل جعلت مدة تفريغ الحمولات المقبلة تسبق الموعد المحدد لها وبالتالي فانه يؤدي الى توفير مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار عن كل يوم تأخير علما ان معدل تحميل الشاحنات في الميناء والسايلو وصل الى اكثر من ١٨٠ شاحنة محملة بالحنطة من الارض .